June 2023

A

المعاهدة الدولية
بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

الاجتماع العاشر لمجموعة العمل المفتوحة العضوية المخصصة المعنية بتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف

روما، إيطاليا، 12–14 يوليو/تموز 2023

اقتراح الرئيسين المشاركين بشأن تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف

أولاً– المقدمة

1. شدّد الجهاز الرئاسي، في دورته التاسعة في عام 2022، أن وجود نظام متعدد الأطراف يعمل بكامل طاقته وسهل الاستخدام وبسيط هو أمر أساسي لأداء المعاهدة الدولية ونجاحها. بعد تقييم التقدّم المحرز حتى الآن لتحقيق تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف[1]، لاحظ الجهاز الرئاسي التزام الأطراف المتعاقدة بالعمل معًا من أجل اتخاذ حزمة من التدابير لتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف.

2. بموجب القرار 2022/3، قرّر الجهاز الرئاسي إعادة إنشاء مجموعة عمل مخصصة مفتوحة العضوية معنية بتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف (مجموعة العمل) بغية الانتهاء من تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف من جانب الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي في عام 2025.[2]

3. عيّن الجهاز الرئاسي السيد سونيل أرتشاك Sunil Archak والسيد مايكل رايان Michael Ryan رئيسين مشاركين وطلب من الرئيسين المشاركين أن يدرجا، في العملية، اقتراح الرئيسين المشاركين، مع مراعاة ما تم إنجازه حتى الآن. كما طلب من الرئيسين المشاركين تيسير التفاعلات والمشاورات لبناء التفاهم المتبادل وضمان الاهتمام المبكر بالقضايا الرئيسية المعلقة.

4. منذ اختتام الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي، أجرى الرئيسان المشاركان سلسلة من المشاورات غير الرسمية وجلسات لتبادل المعلومات مع المجموعات الإقليمية ومجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين. وترد تفاصيل هذه الأنشطة في الوثيقة، IT/OWG-EFMLS-10/23/3، تحديث من الرئيسين المشاركين بشأن العملية التشاورية.

---

[1] في عام 2013 ، قرّرت الأطراف المتعاقدة بدء عملية رسمية لتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف وأنشأت مجموعة العمل للتصوية بتدابير رامية لتعزيز سير عمل النظام المتعدد الأطراف. وكان أحد أسباب إنشاء مجموعة العمل هو زيادة الدخل المستند إلى الاستخدام في صندوق تقاسم المنافع بطريقة مستدامة يمكن التنبؤ بها على المدى الطويل. جدّد الجهاز الرئاسي ولاية مجموعة العمل مرتين، في 2015 و 2017. اجتمعت مجموعة العمل عشر مرات بين 2014 و 2019. جميع الوثائق والتقارير متاحة على الموقع الإلكتروني للمعاهدة الدولية على www.fao.org/plant-treaty/meetings/en/. شجّع الجهاز الرئاسي، في الدورة الثامنة في عام 2019، مشاورات غير الرسمية بين الأطراف المتعاقدة وبين القطاعات وأصحاب المصلحة. تم تقديم ملخص وتقارير كاملة عن هذه المشاورات غير الرسمية إلى الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي (IT/ GB-9/22 / 09.2) ، تقارير من المشاورات غير الرسمية بشأن تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف؛ IT/GB-9/22/09.2/Inf.1، مشاورات غير رسمية تشارك في تيسيرها الهند وسويسرا: تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف – تقرير الميسرين المشاركين؛ IT/GB-9/22/09.2/Inf.2، تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف – تقارير من مشاورتين افتراضيتين غير رسميتين نظمتهما حكومة سويسرا. للحصول على نظرة عامة عن العملية، الاطلاع على www.fao.org/plant-treaty/areas-of-work/the-multilateral-system/enhancement-process/en/.

[2] القرار 2022/3، الفقرة 3

5. عقد الرئيسان المشاركان اجتماعا غير رسمي، بتيسير من معهد ميريديان، بشأن معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي، وتوسيع الملحق الأول ومعدلات السداد، وسوف يتم إبلاغ نتائجه أيضًا إلى مجموعة العمل[3].

6. يرد اقتراح الرئيسين المشاركين في الملحق، مع مقترحات من الرئيسين المشاركين فيما يتعلق بتنظيم الأعمال القادمة (القسم 2)، والانطباعات بشأن التقدّم المحرز (القسم 3)، ومقترحات بشأن القضايا الموضوعية للمناقشة (القسم 4).

7. الاقتراح التمهيدي الذي قدّمه الرئيسان المشاركان، على النحو الذي أوصت به الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي[4] والذي استرشد إلى حد كبير بغلبة الآراء التي تم الإعراب عنها خلال العمليات التشاورية غير الرسمية، هو اتخاذ "مشروع حزمة تدابير يونيو 2019" كنقطة انطلاق، مع استكمالها بالأفكار الإضافية والتطورات الأخيرة المحرزة والنهج الجديدة الناشئة عن الاجتماع العاشر لمجموعة العمل.

8. سيقدم الرئيسان المشاركان تقرير تحقق إلى الدورة العاشرة للجهاز الرئاسي، سيتضمن اقتراح الرئيسين المشاركين وينظر في مناقشات مجموعة العمل في هذا الاجتماع، والملاحظات الواردة بشأن التقدم المحرز خلال فترة السنتين هذه، والتوصيات المرفوعة إلى الجهاز الرئاسي للنظر فيها.

ثانياً – التوجيهات المطلوبة من مجموعة العمل

9. مجموعة العمل مدعوة إلى تقديم مدخلات للمضي قدمًا في عملية التعزيز، سواء من حيث الهيكل أو المضمون، بهدف إجراء المفاوضات خلال فترة السنتين المقبلة.

10. مجموعة العمل مدعوة أيضاً لمناقشة القضايا الرئيسية التي ستُدرج في مشروع نص المفاوضة، لا سيما بشأن معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي (DSI/GSD)، وتوسيع نطاق التغطية (الملحق الأول)، علاوة على هيكل ومعدلات السداد.

11. مجموعة العمل مدعوة أيضاً إلى تقديم مدخلات وتوصيات لإعداد مشروع قرار بشأن تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف يعتزم الرئيسان المشاركان ادراجه في تقرير التحقق.

---

[3] IT/OWG-EFMLS-10/23/3/Inf.1

[4] القرار 2022/3، الفقرة 4:"يقرر أن تستند هذه العملية إلى التقدّم المحرز والانجازات السابقة من حيث الهيكل والمضمون، ومراعاة الأفكار الجديدة، إذا كانت ذات صلة، ومعالجة جميع المجموعات الثلاث لحزمة التدابير التي تم استحداثها سابقاً بطريقة متوازنة (الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد؛ وتوسيع نطاق الملحق الأول؛ وتدابير التنفيذ من خلال قرار صادر عن الجهاز الرئاسي)

الملحق

اقتراح الرئيسين المشاركين

أولاً – الأهداف العامة ونقطة الانطلاق

1. يستذكر الرئيسان المشاركان أن الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي قرّرت إعادة إنشاء مجموعة العمل المفتوحة العضوية المخصصة المعنية بتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف (مجموعة العمل) بغية الانتهاء من تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف من جانب الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي. وطلب الجهاز الرئاسي[5] منا، بصفتنا رئيسين مشاركين، تقديم تقرير تحقق إلى الدورة العاشرة بشأن التقدم المحرز والإدلاء بأي إرشادات[6] أخرى.

2. نود أن نستذكر أن أساس عمل مجموعة العمل هذه راسخ في القرار 2022/3. لقد وافق الجهاز الرئاسي على الأهداف المشتركة التي ينبغي أن توجه عمليتنا والتي نشير إليها في هذه الوثيقة، ويجب أن توجهنا في مداولاتنا. وتتضمن هذه الأهداف تعزيز الفوائد، وتوسيع تنوع المحاصيل وتحسين توافرها، وجعل النظام المتعدد الأطراف أكثر ديناميكية، مع تحقيق اليقين القانوني والبساطة والشفافية[7]. ونرى أن معظم الأهداف المشتركة قد تم توضيحها بالفعل في المفاوضات التي جرت خلال الاجتماعات السابقة لمجموعة العمل.

3. تنص ولايتنا أيضًا على أن العملية يجب أن تستند إلى التقدّم المحرز والإنجازات السابقة، من حيث الهيكل والمضمون، مع مراعاة الأفكار الجديدة، إذا كانت ذات صلة. بين عامي 2013 و2019، قدّمت مجموعة العمل حجم كبير من الأعمال التي أسفرت عن خيارات لتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف[8] ومشروع حزمة من التدابير[9]. وينبغي علينا أن نعالج، بطريقة متوازنة، جميع المجموعات الثلاث لحزمة الإجراءات التي تم استحداثها سابقًا: الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد؛ توسيع نطاق الملحق الأول؛ تدابير التنفيذ من خلال قرار صادر عن الجهاز الرئاسي[10].

4. عُقدت مشاورات غير رسمية خلال فترة السنتين 2020–2022 وأُحيطت الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي[11] علماً بها. احتوى أحد التقارير على ورقة غير رسمية – *تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف: تقييم التقدم المحرز حتى الآن*[12]، والذي أعدته حكومة سويسرا ونُقح لاحقًا، بناءً على المناقشات التي جرت خلال مشاورات غير رسمية، جمعت مشاركين من جميع أقاليم المنظمة.

5. نحن نعتقد أن هذه الورقة السويسرية غير الرسمية توفر لمحة عامة مفيدة عن الإنجازات السابقة والقضايا المعلقة ونعتزم استخدامها كأحد المدخلات المتاحة للنهوض بالعملية.

6. بناءً على طلب الجهاز الرئاسي، أجرينا سلسلة من المشاورات غير الرسمية وجلسات لتبادل المعلومات مع الأقاليم ومجموعات أصحاب المصلحة، آنفاً في العام الجاري. ويرد ملخص لهذه الجهود في الوثيقة IT/OWG-EFMLS-10/23/3، تحديث من الرئيسين المشاركين بشأن العملية التشاورية.

7. من خلال هذه التفاعلات الأولية غير الرسمية، نلاحظ رغبة عامة والتزامًا قويًا من قبل جميع الأقاليم ومجموعات أصحاب المصلحة من أجل استئناف عملية التفاوض بطريقة بناءة. كانت المجالات الرئيسية التي حظيت باهتمام مبكر في العملية هي معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي، وتوسيع نطاق التغطية (الملحق الأول)، وتقاسم المنافع (بما في ذلك المنافع غير النقدية).

8. علاوة على ذلك، شعرنا أن المشاركين كانوا حريصين على تطوير نظام محسن متعدد الأطراف يكون متوازنًا ولكنه بسيط في نفس الوقت، وأدركنا أن التدابير الأساسية اللازمة لتحقيق هذا التعزيز مترابطة ومتداخلة.

---

[5] القرار 2022/3، الفقرة 3

[6] القرار 2022/3، الفقرة 10

[7] القرار 2022/3، الفقرة 2

[8] /www.fao.org/plant-treaty/areas-of-work/the-multilateral-system/enhancement-process/en/

[9] IT / GB-8/19 / 8.2 Rev.1 ، تقرير مجموعة العمل المفتوحة العضوية المخصصة المعنية بتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف المرفوع إلى الدورة الثامنة للجهاز الرئاسي.

[10] القرار 2022/3، الفقرة 4

[11] IT/GB-9/22/09.2/Inf.1 و IT/GB-9/22/09.2/Inf.2

[12] IT/GB-9/22/09.2/Inf.2 ، تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف – تقارير من مشاورتين افتراضيتين غير رسميتين نظمتهما حكومة سويسرا. الملحق الثالث

9. وأخيرًا، نود أن نبرز التوقيت الجيد لإعادة ترسيخ العملية. لقد تم الإبلاغ عن التطورات الأخيرة والتقدم المحرز في المنتديات الأخرى ذات الصلة في الوثيقة IT/OWG-EFMLS-10/23/5، *التطورات في المنتديات الأخرى ذات الصلة*. على وجه الخصوص، يجب أن ننظر في النتائج التي تم تحقيقها في إطاري اتفاقية التنوع البيولوجي وفي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية القضائية الوطنية (BBNJ).

10. نعتقد أن الجدول الزمني لعملية مجموعة العمل يناسب بشكل جيد العمل القادم في هذه المنتديات الأخرى، ونناشد الأطراف المتعاقدة لإتاحة فرص واستخدامها للتعاون على المستوى الوطني بين جهات الاتصال الوطنية والمفاوضين من الصكوك ذات الصلة.

ثانياً – الانطباعات العامة للرئيسين المشاركين بشأن العملية وتنظيم العمل

11. هناك العديد من أفضل الممارسات التي يمكننا الاستفادة منها من المرحلة الأولية للمفاوضات، بما في ذلك المشاركة النشطة لمجموعات أصحاب المصلحة في اجتماعات مجموعة العمل، أو التقارير المرفوعة من الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة، أو البحوث والدراسات الأساسية التي استرشدت بها العملية.

12. لقد استفادت أيضاً مجموعة العمل من مدخلات من أربع أفرقة من الخبراء أنشأها الرئيسان المشاركان، والتي أعدت تقارير عن المجالات التي تهم المفاوضات. تم إنشاء المجموعة الدائمة من الخبراء القانونيين من قبل الرئيسين المشاركين السابقين، بناءً على توصية من مجموعة العمل، وتتألف من خبراء قانونيين من جميع أقاليم المنظمة، بدعم من المكتب القانوني لمنظمة الأغذية والزراعة. وفي مراحل مختلفة من العملية، نظم الرئيسان المشاركان مشاورات غير رسمية مع المفاوضين وأصحاب المصلحة بشأن حزمة التدابير وقاموا بصياغة مقترحات توفيقية.

13. إن وسائل المشاركة هذه الرامية لاستنباط أفكار جديدة واختبارها أدت إلى إثراء مناقشات مجموعة العمل ومهّدت الطريق نحو بناء توافق في الآراء. لقد تعلمنا أيضًا طرقًا جديدة للتواصل والتبادل أثناء جائحة كوفيد، بما في ذلك من خلال الاجتماعات الافتراضية والمختلطة.

14. للمضي قدمًا، نعتقد أننا بحاجة إلى تنظيم عملنا من خلال مزج كل هذه المستجدات وإيجاد طرق عمل إضافية بغية الوصول إلى نتيجة إيجابية. ينبغي أن نتحلى بالكفاءة في اجتماعات مجموعة العمل، ونود مناقشة أفضل السبل للقيام بذلك. لقد اعتمدت الجهود السابقة، على سبيل المثال، على الكثير من المفاوضات التي اعتمدت على طريقة التدقيق كلمة بكلمة، أثناء الجلسة العامة، لكل بند من أحكام الاتفاق الموحد لنقل المواد، وفي بعض الأحيان كانت المناقشات ذات أهمية خاصة فقط بالنسبة لمتحدثين رسميين محددين. نود أن نناقش ما إذا كان يمكن تفويض مجموعة أو مجموعات أصغر، ذات خبرة أو اهتمام متخصص، لإعداد مشروع مقترحات للنظر فيها من قبل مجموعة العمل، ولا سيّما فيما يتعلق بالاتفاق الموحد لنقل المواد.

15. كما نعتقد أنه من المهم أن نحدد، قدر الإمكان، كيفية هيكلة العملية والمسائل الإجرائية خلال فترة السنتين المقبلة، مع مراعاة ولاية مجموعة العمل المتمثلة في الانتهاء من تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف بحلول الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي[13]. سوف تتطلب العملية التزامًا من المتحدثين الرسميين للأطراف وأصحاب المصلحة، وسيحتاج هذا الالتزام إلى الترجمة على التوافر والمشاركة في العملية. سيحتاج الجهاز الرئاسي إلى إعطاء الأولوية للعملية في برنامج العمل والميزانية، لذلك هناك حاجة إلى رسالة واضحة من مجموعة العمل على هذا الصعيد. كما سيعمل التخطيط المسبق على تيسير عملية شفافة تمكّن مجتمع المعاهدة الأكبر من متابعة العملية والمشاركة في مراحل مختلفة من المداولات.

16. لقد أعددنا، في الملحق، عناصر إرشادية للجدول الزمني لفترة السنتين المقبلة. ونود أن نتبادل الآراء بشأنها أثناء اجتماع مجموعة العمل وأن نتمكّن من الانتهاء من اقتراحنا لرفعه إلى الجهاز الرئاسي في تقرير التحقق الخاص بنا. عند إعداد هذا الجدول الزمني المؤقت، أخذنا بعين الاعتبار التقويم الدولي للاجتماعات ذات الصلة. لقد نظرنا أيضًا في الحاجة إلى وضع الصيغة النهائية لاقتراح مجموعة العمل المتعلق بحزمة التدابير بمهلة سابقة لانعقاد الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي. يتمثل هدفنا، قدر الإمكان، في أن نتمكّن من إعداد حزمة كاملة من التدابير لينظر فيها الجهاز الرئاسي، مع بقاء ثغرات قليلة أو معدومة تتطلب النظر فيها لمواصلة التطوير، حيث أن الجهاز الرئاسي ملزم باحترام جدول أعمال إجمالي.

17. اننا نركّز على أهمية المشاورات على المستوى الوطني (بما في ذلك قضايا مثل معلومات التسلسل الرقمي التي تتم مناقشتها في مختلف المنتديات) والمشاورات الإقليمية والحوار القائم بين الأقاليم خارج مجموعة العمل. وهذا سبب آخر لتسليم حزمة التدابير بمهلة كافية لتمكين إجراء هذه المشاورات، وعلى وجه الخصوص، لإحاطة صانعي القرار المعنيين وإشراكهم في تحضير الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي. نظرًا لأهمية إشراك صانعي القرار، نقترح النظر في إمكانية تنظيم مناظرة رفيعة المستوى في سياق الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي.

[13] القرار 2022/3، الفقرة 3

ثالثاً – "مشروع حزمة تدابير يونيو/حزيران 2019" كنقطة انطلاق محتملة

18. قرّر الجهاز الرئاسي، في دورته التاسعة، أن العملية يجب أن تعتمد على التقدّم المحرز والإنجازات السابقة من حيث الهيكل والمضمون، وأن تدمج الأفكار الجديدة، إذا كانت ذات صلة، وأن تتناول، بطريقة متوازنة، جميع المجموعات الثلاث لحزمة التدابير الموضوعة سابقاً[14].

19. بصفتنا رئيسين مشاركين، نعتقد أن الاجتماع التاسع لمجموعة العمل، الذي عُقد في يونيو/حزيران 2019، سجّل لحظة تقدم ملموس في المرحلة السابقة من عمليتنا. وربما كان ما تمخض عنه ذلك الاجتماع هي النتيجة الأكثر تقدماً لمشروع حزمة التدابير التي تمكنت مجموعة العمل من تحقيقها في ذلك الوقت. في سياق مشاوراتنا غير الرسمية، حتى الآن، تلقينا أيضًا تعليقات من الغالبية العظمى من المشاركين وأصحاب المصلحة الذين يشاطرون نفس الرأي.

20. غطى "مشروع حزمة تدابير يونيو/حزيران 2019"[15] العناصر الثلاثة المشار إليها في القرار 2022/3: مشروع الاتفاق الموحد المنقح، ونهج للتوسيع المحتمل لنطاق الملحق الأول، وتدابير التنفيذ المقترحة في قرار صادر عن الجهاز الرئاسي. تضمن مشروع القرار الخاص بمشروع حزمة تدابير يونيو/حزيران 2019 أيضًا عناصر تتناول ما أسماه "معلومات عن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة" (لم يتم الاتفاق عليها)[16].

21. نحاول التذكير باختصار، في ما يلي، بالعناصر الرئيسية لمشروع حزمة تدابير يونيو/حزيران 2019 كنقطة بداية محتملة لمزيد من التقدم. بما أننا نقترح عدم الدخول في مفاوضات نصية في هذا الاجتماع، يتم تقديم نظرة عامة على الإنجازات بطريقة مجمعة. في القسم رابعاً، سنعرض المزيد من التطورات المحرزة منذ عام 2019 ونقدم مقترحات بشأن كيفية المضي قدمًا.

ألف) التقدم المحرز

22. تم إحراز تقدم ملموس في جميع عناصر حزمة التدابير في اجتماع يونيو/حزيران 2019 ، على نحو ما نص عليه التقرير المؤقت[17].

23. ونرى أنه يمكن اعتبار مشروع حزمة تدابير يونيو/حزيران 2019 لحظة التزام حقيقي وحل توفيقي وثقة. لقد تم استحداث عملية واضحة للمضي قدمًا في مراجعة الاتفاق الموحد لنقل المواد وتعديل قائمة المحاصيل، والتي ثبت أنها حاسمة لبناء الثقة. وشمل ذلك العديد من الخطوات التي تم إدراجها في مشروع قرار[18] لاعتماد الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد وتعديل الملحق الأول في نفس الوقت، مع التدابير التي يمكن اتخاذها إذا لم يتم الوصول إلى العدد المطلوب من التصديقات للدخول حيز النفاذ في الوقت المناسب.

24. ونعتقد أن هناك، في الوقت الراهن، فرصة للمضي قدمًا ودفع عملية تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف إلى اختتام ناجح في الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي.

25. من أجل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت في المرحلة السابقة من العملية، نعتقد أنه من غاية الأهمية أن نحتفظ بالتقدم الموضوعي الكبير والثقة المتبادلة المسجّلة حين انعقاد اجتماع يونيو/حزيران 2019، كنقطة انطلاق لهذه المرحلة التالية من عمليتنا.

26. يمكن أن يبدأ عملنا من ثلاث "نقاط حساسة" للمضي قدماً في العمل: معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي، وتعديل نطاق تغطية النظام المتعدد الأطراف (تعديل الملحق الأول)، وهيكل المدفوعات ومعدلاتها.

باء) معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي

27. في المرحلة السابقة من عمليتنا، تم إجراء مناقشات بشأن الطرق الممكنة لمعالجة مسألة معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي ضمن حزمة التدابير، ونظرنا في كل من المصطلحات والمضمون، مع التركيز على تقاسم المنافع النقدية الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل

---

[14] القرار 2022/3، الفقرة 4

[15] IT/OWG-EFMLS-9/19/Interim Report

[16] IT/OWG-EFMLS-9/19/Interim Report، الصفحة 23

[17] IT/OWG-EFMLS-9/19/Interim Report

[18] IT/GB-8/19/8.2 Rev.1 تقرير مجموعة العمل المفتوحة العضوية المخصصة المعنية بتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف

الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي وما يتعلق بذلك من مقترحات نصية ملموسة. وأعد الرئيسان المشاركان السابقان ملخصاً لهذه المقترحات والمناقشات ورد في عدة وثائق[19].

28. على سبيل المثال، ناقشت مجموعة العمل مكان تناول معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي في الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد وفي القرار الذي يعتمد مجموعة التدابير، بما في ذلك مقترحات النص الملموسة.

29. وتطرقت مجموعة العمل أيضًا إلى مناقشة نظام الاشتراك الذي قد يوفر امكانية واعدة لإبراز معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي بشكل كافٍ، في حين أن خيار الوصول الفردي يتطلب نهجًا مختلفًا.

جيم) التقدم المحرز بشأن تعديل الملحق الأول

30. لاحظ الرئيسان المشاركان وجود اتفاق بشكل عام على أنه كلّما اتسع نطاق تغطية النظام المتعدد الأطراف، زادت إمكانية اسهام المعاهدة الدولية في الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والتنوع البيولوجي.

31. تتضمن حزمة مشروع تدابير يونيو/حزيران 2019 مشروع نص لتعديل الملحق الأول بالمعاهدة الدولية، والذي يعتبره الرئيسان المشاركان إنجازًا رئيسيًا آخرا في عمليتنا. سوف يشمل الملحق الأول المنقح "جميع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة" ولكنه سوف ينص على العديد من "الضمانات" للأطراف المتعاقدة[20].

32. قبل وضع هذا الحل التوفيقي، كانت مجموعة العمل قد استكشفت طرق مختلفة للتوسيع وتم إسداء المشورة لها من قبل فريق أصدقاء الرئيسين المشاركين الذي تم إنشاؤه خصيصًا للنظر في مسألة التوسيع[21] هذه.

33. ونستذكر أيضًا أن مجموعة العمل نظرت في الروابط بين أي توسيع للتغطية وترتيبات تقاسم المنافع النقدية الفعالة والعكس صحيح، وكذلك الأسئلة المتعلقة بتعاقب تنفيذ التوسيع وهيكل السداد المنقح.

دال) هيكل المدفوعات ومعدلاتها

34. في المرحلة السابقة من العملية، أحرزت مجموعة العمل تقدمًا ملحوظاً في إعادة هيكلة آلية المدفوعات بمقتضى الاتفاق الموحد لنقل المواد. وعلى وجه الخصوص، تبلورت فكرة نظام الاشتراك في وقت مبكر من العملية ثم تم تنقيحها طوال العملية بغية استحداث مشروع متقدم جدًا ضمن مشروع حزمة تدابير يونيو/حزيران 2019.

35. يُعتبر تطوير نظام الاشتراك إنجازًا رئيسيًا وأحد الأفكار المبتكرة للمرحلة السابقة من العملية، والتي حظيت اليوم بالاهتمام في المنتديات الأخرى ذات الصلة.

36. تتمثل الميزات والأهداف الرئيسية لنظام الاشتراك الواردة في حزمة مشروع تدابير يونيو/حزيران 2019 في الحفاظ على العبء الإداري والتكاليف عند أدنى حد، وضمان اليقين القانوني والشفافية، وتجنب الحاجة إلى التتبع والتعقب، وجعل تدفق الدخل إلى صندوق تقاسم المنافع أكثر استدامة وقابلية للتنبؤ به، ولا سيّما من خلال مدفوعات تقاسم المنافع المسبقة، وتوفير الوصول إلى جميع الأصول الوراثية التي يغطيها النظام المتعدد الأطراف، وربط مدفوعات تقاسم المنافع بمبيعات جميع منتجات الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة الخاصة بالمشتركين.

37. في هذا الصدد، يسعى نظام الاشتراك إلى تصدي التحديات الرئيسية لخيار الوصول الفردي، مثل المدفوعات المتأخرة والتتبع والتعقب والتكاليف الإدارية.

38. تحتوي حزمة مشروع تدابير يونيو/حزيران 2019 أيضًا على اقتراح لخيار الوصول الفردي إلى جانب نظام الاشتراك، مع مدفوعات إلزامية فقط.

---

[19] IT/OWG-EFMLS-6/17/Inf.8 ، النظر في المسائل المتعلقة بالمعلومات الوراثية المرتبطة بالمواد التي يتم الوصول إليها من خلال النظام المتعدد الأطراف: مذكرة من الرئيسين المشاركين؛ IT/OWG-EFMLS-8/18/4، تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف: مذكرة من الرئيسين المشاركين (الفقرات 30-36)؛ IT /OWG-EFMLS-9/19/4، تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف: مذكرة من الرئيسين المشاركين (الفقرات 39-51) ؛ IT/OWG-EFMLS-9/19/C-C Non-Paper، تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف: ورقة غير رسمية من الرئيسين المشاركين (القسم الرابع – المعلومات المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة).

[20] IT/OWG-EFMLS-9/19/Interim Report ، الصفحة 42

[21] IT/OWG-EFMLS-6/17/Inf.5 ، تقرير فريق أصدقاء الرئيسين المشاركين بشأن نطاق تغطية النظام المتعدد الأطراف

39. ناقشت مجموعة العمل في اجتماعاتها السابقة مزايا وعيوب نظام اشتراك بمفرده في ظل الاتفاق الموحد لنقل المواد، مقابل اتفاق موحد لنقل المواد يشتمل على كل من نظام الاشتراك وخيار الوصول الفردي[22]. كما لاحظت مجموعة العمل المشاكل الهيكلية المتعلقة بموازنة معدلات الدفع بين الاثنين، عند مناقشة الجهود المبذولة لجذب أكبر عدد ممكن من المستخدمين إلى نظام الاشتراك[23].

40. في اجتماع يونيو/حزيران 2019، لم يتم الانتهاء بعد من تحديد معدلات الدفع، لكل من نظام الاشتراك وخيار الوصول الفردي، بما في ذلك الفروق المحتملة. كما لا تزال مسألة أساس الدفع والحد الأدنى المحتمل للإعفاءات من الدفع مفتوحة للنقاش.

هاء) التطورات المحرزة فيما يتعلق بالأجزاء الأخرى من الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد

41. أحرزت مجموعة العمل تقدمًا ملحوظًا في مراجعة الاتفاق الموحد لنقل المواد، وأعدّت، أثناء اجتماع يونيو/حزيران 2019، مشروعاً متقدماً للغاية. لقد استند هذا العمل إلى جهود سابقة لمجموعة العمل، مع الأخذ في الاعتبار التقارير الواردة من الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة، والمشورة التي قدمتها المجموعة الدائمة من الخبراء القانونيين والعديد من فرق أصدقاء الرئيسين المشاركين، وكذلك مع مراعاة المناقشات التي جرت خلال سلسلة من المشاورات غير الرسمية[24].

42. يحتوي الاتفاق الموحد المنقح لنقل الموارد الوارد في مشروع حزمة تدابير يونيو/حزيران 2019 على العديد من الأحكام التي تحل عدد من المسائل التي لا تتطلب إلا مناقشات إضافية قليلة جدا:

أ. التعريفات

ب. شروط الانسحاب

ج.أدنى عتبة للدمج

د. وجوب الإنفاذ وتسوية النزاعات والتعويضات

هـ. الإبلاغ والرصد والشفافية

43. لا تزال مسائل أخرى في الاتفاق الموحد المنقح بحاجة إلى مزيد من الدراسة، بما في ذلك:

أ. الإنهاء

ب. سرية التقارير

ج. فترة تسديد المدفوعات الإلزامية بموجب (إلزامي) المادة 6- 8

د. التقدم المحرز فيما يتعلق بالعناصر الرئيسية الأخرى

44. هناك عنصر هام آخر في مشروع حزمة يونيو/حزيران 2019 للنقاش ألا وهو مشروع الأحكام المتعلقة ببدء نفاذ حزمة التدابير، والسعي لإيجاد حل إجرائي ومقبول من حيث تسلسل الخطوات والعناصر المتعلقة باعتماد الاتفاق الموحد المنقح ودخول تعديل الملحق الأول حيز التنفيذ.

45. يسعى هذا العنصر إلى معالجة ما يلي:

- الروابط بين توسيع نطاق التغطية وتحقيق تقاسم المنافع والعكس صحيح (قد يأتي تقاسم المنافع قبل التعديل أو العكس)؛
- التدابير الرامية لبناء الثقة ضمن الأطراف المتعاقدة، وفي ما بين الأطراف المتعاقدة ومستخدمي النظام المتعدد الأطراف، ولا سيّما القطاع الخاص.

46. لم تنته مجموعة العمل من صياغة مشروع العنصر هذا.

رابعاً – اقتراحات بشأن كيفية المضي قدماً

أ. العملية

[22] على سبيل المثال، IT/ OWG-EFMLS-5/16 / Inf.5، تقرير من فريق أصدقاء الرئيسين المشاركين بشأن آليات الوصول ومعدلات الدفع؛ IT/OWG-EFMLS-6/17/Inf.4، التقرير الثاني من فريق أصدقاء الرئيسين المشاركين بشأن آليات الوصول ومعدلات الدفع؛ IT/OWG-EFMLS-5/16/4، تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف: إعداد الاتفاق الموحد المنقح. مذكرة من الرئيسين المشاركين بشأن نتائج فرق أصدقاء الرئيسين المشاركين؛ IT/ OWG-EFMLS-7/17/2، مشروع اقتراح الرئيسين المشاركين المنبثق من نتائج اجتماعات مجموعة العمل المفتوحة العضوية المخصصة المعنية بتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف.

[23] المرجع نفسه؛ IT /OWG-EFMLS-2/14/3، دراسة شاملة 1: تقدير الدخل المتوقع من التغييرات المحتملة في الأحكام التي تحكم سير عمل النظام المتعدد الأطراف؛ Moeller/ Stannard (2014) دراسة أساسية 1: تقدير الدخل المتوقع من التغييرات المحتملة في الأحكام التي تحكم سير عمل النظام المتعدد الأطراف؛ IT/OWG-EFMLS-7/17/Report.

[24] IT/GB-9/22 / 9.2 / Inf.3 لمحة عامة عن الموارد المتاحة في إطار عملية تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف.

47. كما هو مبيّن في القسم ثانياً أعلاه، بصفتنا رئيسين مشاركين، نقترح تنظيم أنشطة مجموعة العمل بطريقة فعالة من خلال تكليف أفرقة أصغر بإعداد مشروع مقترحات لتنظر فيه مجموعة العمل (لا سيّما بشأن التنقيحات على الاتفاق الموحد لنقل المواد)، عن طريق ضمان التزام جميع المتحدثين الرسميين، من خلال وضع جدول زمني لفترة السنتين المقبلة، وباستخدام إمكانية إقامة محاورات وطنية وإقليمية وأقاليمية.

48. علاوة على ذلك، بصفتنا رئيسين مشاركين، سنكون ممتنين لإعراب مجموعة العمل عن وجهات نظر بشأن إرسال إشارة قوية إلى الجهاز الرئاسي فيما يتعلق بالموارد المالية، والوقت الكافي والحاجة إلى اهتمام سياسي رفيع المستوى، إذا كان ينبغي إنهاء العملية بحلول الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي.

49. نحن حريصون على استشارة الأقاليم ومجموعات أصحاب المصلحة بشأن كيفية هيكلة الجدول الزمني والنتائج المنشودة لفترة السنتين المقبلة، بناءً على مشروع الجدول الزمني الوارد في الملحق.

50. سنواصل أيضًا التنسيق مع عمليات أخرى ذات صلة فيما بين الدورات في المعاهدة الدولية، أي اللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد (خاصة فيما يتعلق بهدف تمويل صندوق تقاسم المنافع والتدابير المتعلقة بتقاسم المنافع غير النقدية) ولجنة الامتثال (فيما يتعلق بتوافر المواد والمشورة المحتملة بشأن استراتيجيات تعزيز الوصول إلى المواد).

51. وفي الختام، نسعى إلى تضمين توصيات خاصة بمشروع قرار في تقرير التحقق الخاص بنا المرفوع إلى الدورة العاشرة للجهاز الرئاسي، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بكل من العملية والمضمون. وسيتم الأخذ في الاعتبار نتائج هذا الاجتماع عند إعداد هذه التوصيات.

ب. المضمون

52. بصفتنا رئيسين مشاركين، نعتقد أن مشروع حزمة تدابير يونيو/حزيران 2019 ستكون أساسًا جيدًا ونقطة انطلاق للمضي قدماً بالعملية. وقد نستفيد من المزيد من العناصر الإضافية والأفكار الجديدة والنهج المبتكرة، مع مراعاة التطورات المحرزة في المنتديات الأخرى أيضًا منذ عام 2019.

53. المجالات الرئيسية هي "النقاط الحساسة" الثلاث أي معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي، وتعديل نطاق تغطية النظام المتعدد الأطراف (تعديل الملحق الأول)، وهيكل المدفوعات ومعدلاتها.

1. معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي

54. التطور الرئيسي الملحوظ منذ عام 2019 هو النتيجة الصادرة عن الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي[25]. ويمكن للتقدم المحرز في ذلك الاجتماع أن يوفر المزيد من الزخم لإيجاد حل يعالج الظروف المحددة بموجب المعاهدة الدولية ويتوافق في الوقت ذاته مع قضايا أخرى.

55. في مؤتمر الأطراف الخامس عشر[26]، اتفقت البلدان على أنه ينبغي تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي/بياتات التسلسل الوراثي عن الموارد الوراثية بشكل عادل ومنصف. لم يتم التوافق في الآراء على هذا المبدأ المحدد من قبل، ومن المؤكد أنه سيؤخذ في الاعتبار أثناء إجراء مفاوضات في إطار المعاهدة الدولية.

56. علاوة على ذلك، وافق مؤتمر الأطراف الخامس عشر أيضًا على أن الحل يجب أن يكون داعمًا بشكل متبادل للصكوك والمنتديات الأخرى وقابل للتكيف معها مع الاعتراف بأنه يمكن للمنتديات الأخرى أن تضع نُهج متخصصة.

57. على الرغم من أن اتفاقية التنوع البيولوجي عجزت عن وضع اللمسات الأخيرة على حل شامل يعالج جميع جوانب معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي، فقد وافقت على وضع حل لتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي عن الموارد الوراثية على أساس قائمة بمبادئ محددة[27].

58. وقرّرت اتفاقية التنوع البيولوجي "أن تنشئ، كجزء من إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، آلية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي عن الموارد الوراثية، بما في ذلك صندوق عالمي[28]".

---

[25] www.cbd.int/meetings/COP-15

[26] القرار 9/15. معلومات التسلسل الرقمي/ بيانات التسلسل الوراثي

[27] القرار 9/15. معلومات التسلسل الرقمي/ بيانات التسلسل الوراثي، الفقرة 9

[28] القرار 9/15. معلومات التسلسل الرقمي/ بيانات التسلسل الوراثي، الفقرة 16

59. لغاية الآن، لم تتوصل اتفاقية التنوع البيولوجي إلى أي اتفاق نهائي بشأن تعريف قانوني محتمل لمعلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي.

60. وبالنظر إلى هذه الاستحداثات ومع مراعاة اعتبار الجهاز الرئاسي أن معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي هي إحدى "المسائل الرئيسية"[29]، نقترح المضي قدمًا في وضع حل بشأن معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي في ظل النظام المتعدد الأطراف وجعل هذا المجال عنصرًا رئيسيًا في عمليتنا.

61. استنادًا إلى محادثاتنا غير الرسمية خلال فترة السنتين الحالية، نعتقد أن هناك استعدادًا واضحًا لمعالجة مسألة معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي في إطار المعاهدة الدولية.

62. نقترح أن تنظر مجموعة العمل في مبدأ تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي، بالإضافة إلى صياغة إطار لمعالجتها. ونعتقد أن النص المتفق عليه في مؤتمر الأطراف الخامس عشر يمكن أن يوفر عناصر إلهام لاستحداث مثل هذا الإطار، بما في ذلك السمات التي يجب أن يتحلى بها مثل: أن يكون عمليًا؛ يولد فوائد تفوق التكاليف؛ لا يعيق البحث والابتكار والمعايير الأخرى المدرجة في القرار[30].

63. وبما أن اتفاقية التنوع البيولوجي قررت الانتهاء من الحل لمسألة معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي عن الموارد الوراثية بشكل عام، فإننا نلاحظ أن حل اتفاقية التنوع البيولوجي سوف يوفر "شبكة ضمان" لجميع معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي التي لم تتم معالجتها بموجب المعاهدة الدولية، ضمن الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

2. تعديل الملحق الأول

64. اثنان من الأهداف المشتركة التي حددتها الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي للعملية هما "توسيع التنوع الوراثي للمحاصيل والنباتات المتاح من خلال النظام المتعدد الأطراف"، و "تحسين توافر الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في النظام المتعدد الأطراف"[31].

65. استنادًا إلى محادثاتنا غير الرسمية خلال فترة السنتين هذه، هناك سبب وجيه للاعتقاد بوجود إجماع على توسيع الملحق الأول. يعد مفهوم التوسع الوراد في حزمة تدابير يونيو/حزيران 2019 إنجازًا معتبراً وسوف يمثّل نقطة انطلاق جيّدة، لكنه يتطلب المزيد من التمعن فيه.

66. ونلاحظ أيضاً من محادثاتنا غير الرسمية، أن قرار توسيع نطاق تغطية النظام المتعدد الأطراف يجب أن يُتخذ مرة واحدة فقط. إذا أردنا أن يثبت التحسين جدارته على محك الزمن، فسيكون من الصعب جدًا سياسيًا إضافة محاصيل إلى تغطية النظام المتعدد الأطراف في المستقبل، حيث سيتطلب ذلك عدة جولات من التصديق وفقاً لذلك، بالإضافة إلى إثارة العديد من المسائل الإجرائية.

67. ومع ذلك، فإننا نشجع مجموعة العمل على مناقشة الطرق الواقعية الممكنة لتوسيع التغطية تدريجيًا، بحيث سوف يغطي النظام المتعدد الأطراف في النهاية جميع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

68. بدلاً من الضمانات المدرجة في مشروع حزمة تدابير يونيو/تموز 2019، يمكن تحقيق التوسيع، على سبيل المثال، من خلال تعديل المعاهدة الدولية لتتضمن، من حيث المبدأ، جميع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في النظام المتعدد الأطراف. وقد يكون التنفيذ الإجرائي بعد ذلك هو منح الجهاز الرئاسي المرونة في الموافقة على المحاصيل ذات الأولوية لكي يتم إدراجها تدريجياً في قائمة. ويمكن منح الأطراف المتعاقدة أيضا، بدلاً من ذلك، إمكانية التنفيذ التدريجي لإجراء التوسيع على المستوى الوطني. يمكن للمساهمات المحددة وطنيا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن تلهمنا، كما يمكننا التعميق في هذا النهج[32].

69. قد يكون ذلك مصحوبًا بصياغة في مشروع قرار يحدد هدفًا أو رؤية مشتركة للجهاز الرياسي ليصبح، على سبيل المثال بحلول عام 2050، نظامًا متعدد الأطراف يحتوي على موارد وراثية محفوظة جيدًا، ومميزة وموصوفة بشكل تام، قدر الإمكان، من قائمة واسعة من المحاصيل الغذائية والعلفية.

70. قد تناقش مجموعة العمل أيضًا إمكانية تحديد أولويات معينة للأطراف المتعاقدة أثناء قيامها تدريجياً بتنفيذ التوسيع الكامل على المستوى الوطني، سعيًا لتحقيق الهدف الذي حدده الجهاز الرئاسي.

71. احتياجات واهتمامات أصحاب المصلحة، بما في ذلك مستخدمي النظام المتعدد الأطراف، ستوجه عملية تحديد الأولويات. وقد تشمل هذه الأولويات معايير مثل الترابط (المحاصيل ذات أعلى مستوى من الترابط بين البلدان في العالم) أو الاستخدام (المحاصيل ذات أعلى درجة من الاستخدام

---

[29] القرار 2022/3، الفقرة 10

[30] القرار 9/15. معلومات التسلسل الرقمي/ بيانات التسلسل الوراثي، الفقرة 9

[31] القرار 2022/3، الفقرة 2

[32] unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/nationally-determined-contributions-ndcs

للتغذية أو الإنتاج الصامد أمام الظروف المناخية). ويمكن لدراسة أنجزت بتكليف من الأمانة في فترة السنتين الماضية مع اتخاذ معايير لحوالي 350 من المحاصيل والأعلاف أن توفر معايير وإرشادات مفيدة في هذا السياق[33].

3. هيكل المدفوعات ومعدلاتها

72. تشمل الأهداف المشتركة لعمليتنا، كما ورد في القرار 2022/3، "تعزيز الفوائد الناشئة عن النظام المتعدد الأطراف إلى جميع الأطراف المتعاقدة والمستخدمين، سواء أكانت نقدية أو غير نقدية" و"زيادة الدخل المستند إلى الاستخدام في صندوق تقاسم المنافع بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها على المدى الطويل[34]".

73. كما ستستفيد المناقشة بخصوص هيكل المدفوعات ومعدلاتها من المعلومات عن التقدم المحرز في عمل اللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد فيما يتعلق بهدف التمويل لصندوق تقاسم المنافع. بصفتنا رئيسين مشاركين، سنواصل التنسيق مع الرئيسين المشاركين للجنة التمويل.

74. قد توافق مجموعة العمل على مبدأ أننا يجب أن نبحث عن نظام يدعم مشاركة أوسع نطاق ممكن من المستخدمين.

75. ونود أن نستذكر أن مجموعة العمل نظرت، في المراحل الأولى من العملية، في إمكانيات تقديم مساهمات من الأطراف المتعاقدة إلى صندوق تقاسم المنافع، مع الأخذ في الاعتبار نموذج المساهمات السنوية الجارية والذي اعتمدته النرويج.

76. اعتباراً للمحادثات غير الرسمية التي أجريناها مؤخرًا، نقترح إعادة النظر فيما إذا كانت مجموعة العمل قد ترغب في مناقشة الدور المحتمل لمساهمات الأطراف المتعاقدة، بغية إتمام المدفوعات من قبل مستخدمي النظام المتعدد الأطراف.

77. ونقترح أيضًا إتاحة فرصة للمتحدثين الرسميين لمجموعة العمل، في هذا الاجتماع، لاقتراح نُهُج جديدة لآليات الدفع المحتملة التي يمكن إدراجها في حزمة مشروع تدابير يونيو/حزيران 2019. وقد تسترشد هذه النُهج بالتطورات الأخيرة المسجّلة في المنتديات الدولية الأخرى[35].

78. أحد الأهداف المشتركة الواردة في القرار 2022/3 ، والذي نعتبره نحن كرئيسين مشاركين ذا أهمية رئيسية للنهوض بعملنا بشأن الاتفاق الموحد المنقح، هو "تحقيق اليقين القانوني، والبساطة الإدارية والشفافية لجميع المشاركين في النظام المتعددة الأطراف[36]".

79. نعتقد أن هناك وجاهة في التركيز أولاً على المسائل الرئيسية المعلقة ومعالجة المسائل الأكثر تفصيلاً في المرحلة الثانية، في فترة السنتين المقبلة.

80. وفي هذا السياق، نؤكد مجدداً اقتراحنا أعلاه المتعلق بالعملية الرامية لإنشاء فريق صغير من الخبراء القانونيين لصياغة نص لتنظر فيه مجموعة العمل.

---

[33] IT/ GB-9/22/16.2/ Inf.1، النباتات التي تغذي العالم: بيانات أساسية ومعايير لإعلام استراتيجيات صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها. سيتم نشر النسخة النهائية من الدراسة في وقت لاحق من هذا العام.

[34] القرار 2022/3، الفقرة 2

[35] الاطلاع على التحديث الوارد في الوثيقة IT/OWG-EFMLS-10/23/5، التطورات في المنتديات الأخرى ذات صلة

[36] القرار 2022/3، الفقرة 2

الملحق

الجدول الزمني المؤقت لمجموعة العمل

الجدول الزمني	المعالم الرئيسية والنتائج المنشودة المقترحة	*الاجتماعات الدولية ذات الصلة*
2023 – نصف السنة الثاني	• إتمام تقرير التحقق للرئيسين المشاركين: مطلع سبتمبر/أيلول 2023 • مشاورات إقليمية: أكتوبر/تشرين الأول 2023 الدورة العاشرة للجهاز الرئاسي: 20-24 نوفمبر/تشرين الثاني 2023	*مجموعة العمل لاتفاقية التنوع البيولوجي المعنية بمعلومات التسلسل الرقمي-1 : 14-18نوفمبر/تشرين الثاني 2023 (جنيف)*
2024 – نصف السنة الأول	• الاجتماع الحادي عشر لمجموعة العمل: مارس/آذار 2024: ○ النواتج المنشودة: ورقة خيارات بشأن ثلاث نقاط حساسة من قبل الرئيسين المشاركين + مشروع حزمة تدابير يونيو/حزيران 2019 لتعليقات مستفيضة من قبل مجموعة العمل • مجموعات صغيرة/غير رسمية /مجموعة من الخبراء القانونيين: يونيو/حزيران – يوليو/تموز 2024 لتناول عناصر الحزمة ○ النواتج المنشودة: تقارير عن العناصر الرئيسية/النقاط الحساسة مرفوعة إلى الرئيسين المشاركين	*مجموعة العمل لاتفاقية التنوع البيولوجي المعنية بمعلومات التسلسل الرقمي-2: 20-23 مايو/آذار 2024 (كونمينغ، الصين)*
2024 – نصف السنة الثاني	• الاجتماع الثاني عشر لمجموعة العمل: مطلع سبتمبر/أيلول 2024 ○ استعراض عمل المجموعة (المجموعات) الصغيرة ومناقشة المزيد من المهام	الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي: 21 أكتوبر/تشرين الأول – 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، تركيا
2025 – نصف السنة الأول	• الاجتماع الثالث عشر لمجموعة العمل: بالتعاقب معالدورة العادية العشرين لهئية الموارد الوراثية، إذا تم تأكيد الامكانية في المقر الرئيسي: ○ النظر في المشروع الأول لحزمة التدابير • المجموعات الصغيرة/ غير الرسمية + المشاورات والتبادلات الافتراضية الإقليمية/الأقاليمية: مايو/آيار – يونيو/حزيران 2025 ○ تناول عناصر حزمة التدابير	*الدورة العادية العشرين لهئية الموارد الوراثية: 17-21 فبراير/شباط 2025، روما، إيطاليا*
2025 – نصف السنة الثاني	• اجتماع مجموعة العمل: منتصف يوليو/تموز 2025 – المكان: قد يكون البلد المضيف للدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي ○ النتيجة المنشودة:رفع تقرير إلى الجهاز الرئاسي مع حزمة التدابير لتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف • المشاورات الإقليمية/الوطنية: أغسطس/آب – أكتوبر/تشرين الأول 2025	مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة: يوليو/تموز 2025، روما، إيطاليا

الجدول الزمني	المعالم الرئيسية والنتائج المنشودة المقترحة	*الاجتماعات الدولية ذات الصلة*
	الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي + مناظرة رفيعة المستوى (24 – 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2025)	